تتقدم الأمانة العامة للإتحاد العربي للأسمدة بخالص التهنئة لصُناع الأسمدة العربية والشركات العربية أعضاء الإتحاد بمناسبة حلول عيد الاضحي المبارك أعاده الله عليكم وعلي أمتنا العربية بالخير واليمن والبركات، ونتمني لكم دوام الصحة والعافية والتوفيق

وكل عام وأنتم بخير..

DAILY NEWS

تقرير الأخبار اليومية

الأسمدة العربية

PR & MEDIA

www.arabfertilizer.org
afa@arabfertilizer.org

العلاقات العامة والإعلام

الاثنين 26 يونيو 2023
Mon, 26 June 2023

العربية
alarabiya

ارتفاع التبادل التجاري بين السعودية وأميركا 39% العام الماضي

بلغت قيمته 34.7 مليار دولار

السعودية

شهدت صادرات المملكة العربية السعودية ارتفاعًا ملحوظًا إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٢، و بلغ إجمالي قيمة التجارة بين المملكة والولايات المتحدة ١٣٠ مليار ريال (٣٤,٧ مليار دولار)، بزيادة نسبتها ٣٩٪ عن العام السابق، وفقًا لتقرير صادر عن مجلس الأعمال السعودي الأميركي.

وذكر التقرير أن هذا النمو في التجارة بين البلدين تحقّق بفضل صادرات النفط السعودي والصادرات غير النفطية التي سجّلت رقمًا قياسيًا.

بلغت الصادرات السعودية غير النفطية إلى الولايات المتحدة ١٠,١ مليارات ريال (٢,٧ مليار دولار)، بنمو نسبته ١٠٪ مقارنة بالعام الأسبق، وهذا أعلى مستوى سنوي للصادرات غير النفطية من المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة في سنوات متتالية وفقا لصحيفة "مال" السعودية. ويُظهر التوسع في الصادرات غير النفطية جهود المملكة في تنويع ملف صادراتها ما أسهم في تنويع محفظة الصادرات السعودية المتعددة، مع التركيز على المعادن والصناعات التحويلية. علاوة على ذلك، ولا تزال الولايات المتحدة ثاني أكبر مصدر للسلع التي تُصدَّر إلى المملكة

العربية السعودية. وفيما يتعلق بصادرات النفط، شهدت السعودية زيادة ملحوظة بنسبة ٨٤٪ في صادراتها إلى الولايات المتحدة، حيث بلغت ٧٧,٩ مليار ريال (٢٠,٨ مليار دولار). نتيجة إيقاف واردات النفط من روسيا، والطلب المتزايد على النفط من قطاعي النقل والصناعة في الولايات المتحدة، وأدَّى هذا الارتفاع في إنتاج النفط من ٩,١ ملايين برميل يوميًّا في عام ٢٠٢١ إلى ١٠,٥ ملايين برميل يوميًّا في عام ٢٠٢٢ إلى تلبية الطلب الأميركي المتزايد على النفط خلال تلك الفترة. وقد ساهم هذا الارتفاع في صادرات النفط في تحقيق إيرادات قياسية للمملكة وهي الأعلى على الإطلاق في عام ٢٠٢٢، حيث بلغت ١,٢ تريليون ريال (٣٢٦ مليار دولار)، ما أدى إلى تحقيق فائض في الميزانية بلغ ١٠٤ مليارات ريال (٢٧,٧ مليار دولار).

تميزت صادرات المملكة غير النفطية إلى الولايات المتحدة بنمو كبير في مختلف القطاعات؛ وتصدَّرت الأسمدة بوصفها أكبر الصادرات غير النفطية، وبلغت قيمتها ٣ مليارات ريال (٨١١ مليون دولار)، بنمو نسبته ١٨٪ سنويًا، وبلغت صادرات المواد الكيميائية العضوية والمعادن إلى الولايات المتحدة ٢,٤ مليار ريال (٦٢٨ مليون دولار) و١,٩ مليار ريال (٥٠٥ ملايين دولار) على التوالي. وتصدَّر معدن الألومنيوم كأكثر المعادن المُصدَّرة بقيمة ٨٨٨ مليون ريال (٢٣٧ مليون دولار). و بلغت قيمة صادرات المملكة من الكلنكر الأسمنتي إلى الولايات المتحدة ٩٠ مليون ريال (٢٤ مليون دولار)، التي تمثِّل حصة كبيرة من إجمالي صادرات المملكة من الكلنكر عالميًّا البالغة ٨,٩٤ ملايين طن في عام ٢٠٢٢. وبرزت لويزيانا وتكساس ونورث كارولينا كثلاث ولايات أميركية رائدة في استيراد مواد غير نفطية من السعودية في عام ٢٠٢٢، واستوردت ولاية لويزيانا بضائع بقيمة ٢,٧ مليار ريال (٧١٣ مليون دولار)، وشكلت الأسمدة غالبية وارداتها و تلتها ولاية تكساس واستوردت بضائع بقيمة ١,٤ مليار ريال (٣٨٥ مليون دولار) من المملكة معظمها من الحديد والصلب وكانت ولاية كارولينا الشمالية ثالث أكبر مستورد للبضائع السعودية، وبلغت قيمة الواردات ٩٩٧ مليون ريال (٢٦٦ مليون دولار) جلها مواد كيميائية عضوية.

وصدَّرت الولايات المتحدة مجموعة متنوعة من السلع إلى المملكة العربية السعودية، و منها المنتجات الكهربائية والميكانيكية والصناعية والزراعية والصيدلانية.

وجاءت السيارات بوصفها أكبر الصادرات من أميركا إلى السعودية، وبلغت قيمتها ٨ مليارات ريال (٢,١ مليار دولار)، بزيادة قدرها ١٢٪ في عام ٢٠٢٢.

وجاءت المواد المتعلقة بالمفاعلات النووية والغلايات والآلات والمكونات المرتبطة بها في المرتبة الثانية كأكبر فئة صادرات بقيمة ٦,٧ مليارات ريال (١,٨ مليار دولار). كما جاءت صادرات مثل الطائرات والآلات الكهربائية والمنتجات الكيميائية المختلفة كأبرز فئات الصادرات.

وقال البراء الوزير، مدير الأبحاث الاقتصادية في مجلس الأعمال السعودي الأميركي، إن العلاقة التجارية المتزايدة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة تشير إلى الروابط الاقتصادية القوية والمنافع المتبادلة التي يتقاسمها البلدان.

وأضاف أن التوسع في صادرات السعودية غير النفطية إلى الولايات المتحدة – إلى جانب الزيادة في صادرات النفط – يعكس الجهود الناجحة لكلا البلدين في تنويع محافظهما التجارية والاستفادة من نقاط القوة لكل منهما، حيث تعزّز هذه الزيادة في التجارة الثنائية الشراكة الاقتصادية بين السعودية والولايات المتحدة، وتسهم أيضًا في خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية والازدهار في البلدين.

المصري اليوم

«معلومات الوزراء» يرصد توقعات «الوكالة الدولية للطاقة»: تباطؤ الطلب العالمى على النفط

مصر

سلط مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء الضوء على تقرير «الوكالة الدولية للطاقة»، والذى كشف عن أن استخدام النفط في النقل سوف يتراجع بعد عام ٢٠٢٦، وأن الاستهلاك الكلى من المتوقع أن يأتى مدعومًا بالطلب القوى على البتروكيماويات، وفى هذا الشأن من المقرر أن يتباطأ النمو في الطلب العالمى على النفط، إلى أن يتوقف تقريبًا في السنوات المقبلة نتيجة لعدة عوامل، تتمثل في ارتفاع الأسعار ومخاوف العرض، التي أبرزتها أزمة الطاقة العالمية، ما أسرع من عملية التحول نحو تقنيات الطاقة النظيفة.

وأشار «معلومات الوزراء» إلى توقعات الوكالة بأنه بناءً على السياسات الحكومية الحالية واتجاهات السوق، سوف يرتفع الطلب العالمى على النفط بنسبة ٦٪ بين عامى ٢٠٢٢ و٢٠٢٨ ليصل إلى ١٠٥,٧ مليون برميل يوميًا، مدعومًا بالطلب القوى من دولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة في قطاعى (البتروكيماويات والطيران)، ومع ذلك، فإنه على الرغم من هذه الزيادة التراكمية، من المتوقع أن يتقلص نمو الطلب السنوى من ٢,٤ مليون برميل في اليوم هذا العام إلى ٠,٤ مليون برميل في اليوم فقط في عام ٢٠٢٨.

وذكر التقرير أنه من المقرر أن يتراجع استخدام النفط في وقود النقل بعد عام ٢٠٢٦، نتيجة التوسع في المركبات الكهربائية وتزايد التوجه نحو استخدام الوقود الحيوى وتحسين وتطوير كفاءة استخدام الوقود على نحو يقلل من الاستهلاك، بالإضافة إلى ذلك، لا تزال أسواق النفط العالمية تعيد ضبط توازنها ببطء بعد ثلاث سنوات مضطربة انقلبت فيها أولاً بسبب جائحة «كوفيد- ١٩» ثم الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث أدت أزمة الطاقة العالمية الناجمة عن الأزمة إلى تغيير غير مسبوق في التدفقات التجارية العالمية، ويمكن أن يقل المعروض في أسواق النفط العالمية بشكل كبير في الأشهر المقبلة، حيث تحد

تخفيضات الإنتاج من قِبَل تحالف أوبك + من الارتفاع في إمدادات النفط العالمية، ومع ذلك، يبدو أن الضغوط متعددة الأوجه على الأسواق سوف تتراجع في السنوات التالية.

وكانت الصين آخر اقتصاد كبير يرفع قيوده الصارمة المتعلقة بفيروس كوفيد-١٩ في نهاية عام ٢٠٢٢، ما أدى إلى انتعاش الطلب على النفط في النصف الأول من عام ٢٠٢٣. لكن من المتوقع أن يتباطأ نمو الطلب في الصين بشكل ملحوظ اعتبارًا من عام ٢٠٢٤ فصاعدًا، ومع ذلك، فإن الطلب المتزايد على البتروكيماويات والنمو القوى للاستهلاك في الاقتصادات الناشئة والنامية سوف يعوضان الانكماش في الاقتصادات المتقدمة.

كما أشار التقرير إلى أن الاستثمارات العالمية في التنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما وإنتاجهما في طريقها للوصول إلى أعلى مستوياتها منذ عام ٢٠١٥، حيث من المتوقع نموها بنسبة ١١٪ على أساس سنوى لتصل إلى ٥٢٨ مليار دولار.

الغاز الطبيعي المسال.. هل ينسف أسطورة الطاقة المتجددة ويتصدر صناعة الوقود؟

الاخبار العالمية

بدأ الغاز الطبيعي المسال يسحب البساط -على ما يبدو- من مصادر الطاقة المتجددة، عبر جذب انتباه المستثمرين الذين فطنوا أخيرًا إلى أهمية هذا الوقود الأحفوري بوصفه ملاذًا آمنًا لرؤوس أموالهم.

وسطع نجم تلك الصناعة الإستراتيجية في العام الماضي (٢٠٢٢)، ولا سيما في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية، التي قادت إلى أزمة طاقة تجاوزها الأوروبيون من خلال الاستعاضة بتلك السلعة عن إمدادات الطاقة الروسية. ومن هذا المنطلق، يُخطط عمالقة الطاقة العالمية، بدءًا من شركة النفط الأنغلو هولندية شل، إلى شيفرون كورب الأميركية، لتسريع وتيرة الاستثمارات في صناعة الغاز الطبيعي المسال، حسبما أوردت شبكة "بلومبرغ" الأميركية.

تزايد مشتريات الغاز

تواصل الصين إبرام اتفاقيات لشراء الغاز الطبيعي المسال، في نهج سيستمر لما بعد أواسط القرن الحالي (٢٠٥٠)، وهو ما ينطبق أيضًا على البلدان الأوروبية، وفق معلومات جمعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وتمضي الولايات المتحدة الأميركية قدمًا نحو تنفيذ مشروعات جديدة تجعلها أكبر بلد مصدر للغاز المسال في المستقبل القريب. ويمثّل هذا الزخم نقطة تحول لصناعة الغاز؛ إذ يُنظر إلى الأخير الذي يُعد الشكل الأنظف من الوقود الأحفوري، على أنه جسر قصير موصل إلى موارد الطاقة الخضراء.

وكثيرًا ما سعى أنصار البيئة إلى التخلص من الغاز تدريجيًا وسط مخاوف من أن تكون آثاره البيئية أسوأ مما يُعتقد، والآن تبدو الفكرة القائلة إن "الطلب على الغاز سيلامس ذروته قريبًا" آخذة في التلاشي.

ويوضح الرسم البياني التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- ترتيب مصدّري الغاز المسال إلى أوروبا في الربع الأول من عام ٢٠٢٣، اعتمادًا على بيانات منظمة أوابك: الطلب مستمر لعقود

قال كبير الزملاء في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (منظمة بحثية مقرها واشنطن) بين كاهيل: "مشترو الغاز الطبيعي المسال يتطلعون نحو هذه السوق، ويشعرون بثقة كاملة بأن الطلب على الغاز سيستمر لعقود مقبلة".

وغيّر الغزو الروسي لأوكرانيا، وما تلاه من أزمة طاقة وصعود قياسي في الأسعار، الآفاق طويلة الآجل للغاز الطبيعي المسال. فقد تدافعت الدول الأوروبية لاستبدال هذا الغاز بالوقود الروسي، بينما تبرم الاقتصادات الناشئة اتفاقيات طويلة الأجل لتجنب شُح الطاقة في المستقبل.

فعلى سبيل المثال أبرمت الصين اتفاقية مدتها ٢٧ عامًا، مع قطر، يوم ٢٠ يونيو/حزيران (٢٠٢٣)؛ لتعزيز أمن الطاقة في البلد الأكثر تعدادًا للسكان في العالم.

وفي ٢٢ يونيو/حزيران (٢٠٢٣)، أبرمت شركة ألمانية اتفاقية ضخمة لشراء الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة الأميركية، تمتد حتى عام ٢٠٤٦، حتى رغم طموحات برلين في تحقيق أهداف الحياد الكربوني قبل هذا التاريخ.

وجرى الاتفاق على قرابة ٦٠ مليار متر مكعب من سعة إنتاج الغاز الجديد، منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في ٢٤ فبراير/شباط (٢٠٢٢)، ما يزيد على الضعف، مقارنة بالعقد الماضي، بحسب بيانات صادرة عن وكالة الطاقة الدولية، طالعتها منصة المتخصصة.

سلعة مُربحة

قال محلل الطاقة في مؤسسة كريدي سويس غروب سول كوفانيك، إن مضاعفة الغاز تُحدث فرقًا إيجابيًا بالنسبة للمساهمين، موضحًا أن هذا الوقود الأحفوري كان مربحًا خلال السنوات القليلة الماضية، بينما تضمّنت جهود تحول الطاقة تحديات عدة.

كان الغاز -وما زال- محركًا رئيسًا للإيرادات بالنسبة إلى شركات الطاقة، مثل شل وبي بي البريطانية، على مدار السنوات القليلة الماضية.

وانخرطت الشركات المنتجة لسنوات عدة في استثمارات الطاقة المتجددة التي لا تحقق سوى هوامش منخفضة، قبل أن يعيدوا التفكير في تلك الاستثمارات نتيجة عائداتها المالية المنخفضة -في الوقت الحالي على الأقل-.

وفي هذا الصدد قال المدير التنفيذي في شل وائل صوان، خلال كلمته للمستثمرين، في شهر يونيو/حزيران (٢٠٢٣): إن "الغاز الطبيعي المسال سيؤدي دورًا أكبر في منظومة الطاقة في المستقبل، مقارنة بما هو عليه الحال الآن".

وأضاف: "يمكن نقل الغاز المسال بسهولة إلى الأماكن التي تشتد فيها الحاجة إليه، والأكثر من هذا أن الانبعاثات الكربونية من الغاز الطبيعي تقل بنحو ٥٠٪ في المتوسط، عن الانبعاثات الصادرة عن الفحم، عند استعمالهما لتوليد الكهرباء".

الرسم البياني أدناه -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- يُظهر إجمالي الصادرات العالمية للغاز المسال ربع السنوية (٢٠٢٢-٢٠٢

استثمارات العمالقة

تُخطط شل لزيادة استثمارات الغاز الطبيعي بنحو ٢٥٪ هذا العام (٢٠٢٣) إلى ما إجمالي قيمته ٥ مليارات دولار أميركي، والإبقاء على حجم الإنفاق عند المستوى نفسه حتى أواسط العقد الحالي (٢٠٢٥).

وفي العام الماضي، انضمّت عملاقة الطاقة الأميركية إكسون موبيل، إلى مواطنتها كونوكو فيليبس في ضخ استثمارات قدرها ٣٠ مليار دولار أميركي، بُغية التوسع في الغاز الطبيعي المسال في قطر، في أكبر استثمارات تشهدها تلك الصناعية الحيوية. ويبرز الغاز سلعة إستراتيجية -أيضًا- بالنسبة إلى خطط النمو التي تستهدفها عملاقة الطاقة الإيطالية إيني، وهو ما كان الدافع الرئيس وراء الاتفاقية التي أبرمتها الشركة في ٢٣ يونيو/حزيران (٢٠٢٣)، لشراء مجموعة نيبتون إنرجي غروب ليمتد.

وفي رومانيا وافقت أكبر شركتي غاز طبيعي، هذا الأسبوع، على استثمار ٤ مليارات يورو (٤,٤ مليار دولار أميركي) في مشروع غاز بالبحر الأسود بعد مناقشات استمرت عقودًا.

(اليورو = ١,٠٩ دولارًا أميركيًا).

وتعين شركتا شيفرون وإكسون المزيد من العمال لبناء أنشطتيهما في تجارة الغاز في لندن وسنغافورة.

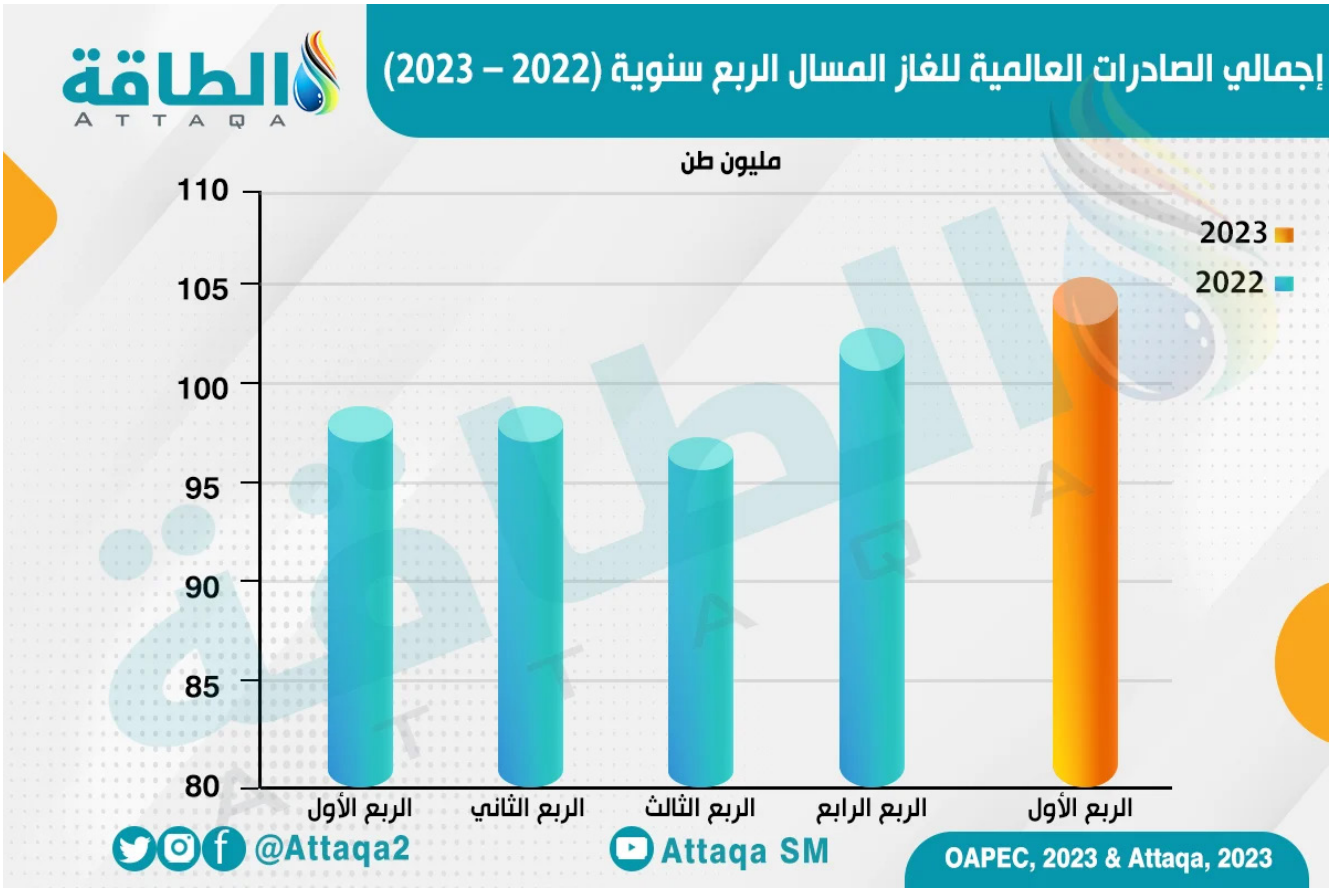

وفي الولايات المتحدة الأميركية، تلقى مشروعات تطوير محطات الغاز المسال رواجًا كبيرًا في الوقت الراهن، مع توقيع المشترين في دول؛ من بينها ألمانيا واليابان- كلتاهما لديه أهداف الحياد الكربوني- عقودًا طويلة الأجل مع المصدرين. وكشفت رائدة الطاقة الفرنسية توتال إنرجي النقاب، في يونيو/حزيران (٢٠٢٣)، عن خطط لبناء محطة لتصدير الغاز المسال في أميركا؛ إذ وافقت على شراء حصص من الأسهم في كل من المشروع، والشركة المطورة له. كما تدخل توتال إنرجي في مباحثات مع المملكة العربية السعودية للاستثمار في مشروع غاز طبيعي ضخم في البلد العربي. وما زال هناك جدل ساخن بشأن كمية الغاز، والاستثمارات المطلوبة؛ إذ يعتمد الطلب على تلك السلعة على الأرجح على مدى نجاح الدول في خفض الانبعاثات الكربونية. خفض الطلب والحياد الكربوني

قالت وكالة الطاقة الدولية إنه يتعين خفض الطلب على الغاز خفضًا دراماتيكيًا بحلول نهاية العقد، كي يتمكن العالم من تحقيق أهداف الحياد الكربوني بحلول أواسط القرن الحالي (٢٠٥٠)، بما يتسق مع اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥.

وفي العام قبل الماضي (٢٠٢١) قالت الوكالة إنه يتعين وقف كل مشروعات التطوير الجديدة في حقول النفط والغاز والفحم لإنجاز سيناريو تحول الطاقة.

ويحتاج المنتجون والمؤسسات المالية إلى الالتزام بإنهاء التمويلات والاستثمارات في أنشطة التنقيب عن حقول النفط والغاز الجديدة، والتوسع في احتياطيات النفط والغاز، حسبما قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، خلال تصريحات صحفية في نيويورك في يونيو/حزيران (٢٠٢٣).

وأضاف غوتيريش: "نحن مقبلون على كارثة، ويجب أن تكون أعيننا مفتوحة على مصراعيها".

اليوم السابع

الولايات المتحدة توجه 260 مليون دولار إضافية لمواجهة ظاهرة الجوع عالمياً

الاخبار العالمية

أعلنت مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سامانثا باور عن ٢٦٠ مليون دولار إضافية لزيادة الدعم لاستجابة الحكومة الأمريكية لأزمة الأمن الغذائى العالمية.

وذكرت فى بيان صادر عن الوكالة الأمريكية أن الدعم يأتى فى وقت حرج حيث تؤدى الصدمات المتشابكة والمضاعفة إلى تفاقم الاحتياجات الغذائية الحالية، حيث يواجه ما يقدر بنحو ٧٦٨ مليون شخص بالفعل جوعًا مزمنًا.

أوضحت أن المخصصات المالية تمر عبر مبادرة "إطعام المستقبل" ، وهى مبادرة لمكافحة الجوع العالمية التى تمولها الحكومة الأمريكية والرامية إلى التغلب على تحديات انعدام الأمن الغذائى الفورية وتعزيز الأنظمة الغذائية لتحمل الصدمات الجديدة، عبر تعزيز والإسراع فى تنمية الزراعة الرأسية والأفقية ومواجهة تغير المناخ.

أشارت إلى أن بلادها تعمل على ضخ استثمارات لتعزيز برامجها الإقليمية والثنائية بالإضافة إلى جهودها الزراعية والغذائية فى البلدان فى جميع أنحاء إفريقيا وآسيا التى تضررت بشدة من الأزمة، والمساعدة فى برامج للاستفادة من القطاع الخاص، وتعزيز الإنتاج المحلى للأسمدة وتحسين صحة التربة من خلال زيادة غلة الأغذية بمساعدة المزارعين عبر ممارسات متطورة مناخياً وزيادة إمكانية حصول المجتمعات الزراعية على المياه والحد من فقدان الأغذية وتعزيز نظم أسواق الأغذية ومكافحة سوء التغذية والوقاية منه.

كشفت أن الوكالة الأمريكية للتنمية

الدولية خصصت حتى الآن أكثر من ١٤ مليار دولار من المساعدات الإنسانية والإنمائية منذ يونيو العام الفائت فى أكثر من ٤٧ دولة لمعالجة أزمة الأمن الغذائى العالمية التى تفاقمت بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية. وشددت على أن هذا التمويل يعد أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز استجابة حكومة الولايات المتحدة لأزمة الأمن الغذائى العالمية من خلال التخفيف من النقص المستمر فى الأسمدة، وزيادة الاستثمارات فى القدرة الزراعية والمرونة، وتخفيف تأثير صدمات الاقتصاد الكلي. أكدت أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تظل ملتزمة بمعالجة أزمة الغذاء التاريخية، مشيرة إلى انه لا يمكن القيام بذلك بصورة منفردة، لافتة إلى أن مكافحة الجوع فى العالم جهد جماعي، وحثت المانحين الآخرين على تكثيف جهودهم، لتنمية مستقبل أكثر ازدهارًا للجميع.

الأسمدة العربية

النشرة الإقتصادية الاسبوعية

Weekly Market Review

العلاقات العامة والإعلام

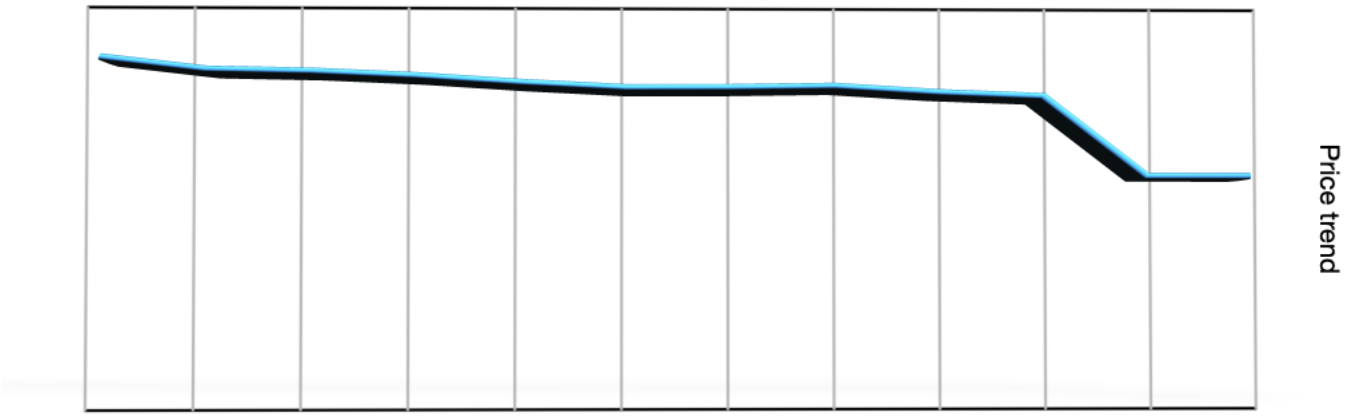

Q1-2 Potash Average trend

Potash

Expectations may still be heading towards a decline in the potash markets, given the market situation in Latin America. The attached graph presents the average movements during Q1 and Q2.

البوتاس

مازالت التوقعات قد تتجه نحو هبوط اسواق البوتاس بشكل او بآخر، وبالاشارة الي وضع الأسواق بأمريكا اللاتينية، يستعرض الرسم البياني المرفق متوسط التحركات خلال الربع الأول والثاني.